تحرك عاجل

إطلاق سراح رئيسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية

أُطلق سراح ختام السعافين من سجن هشارون بإسرائيل في 1 أكتوبر/تشرين الأول ، بعدما أمضت ثلاثة أشهر رهن الاعتقال الإداري، دون أن توجه لها تهمة أو أن تُقدَم للمحاكمة؛ بينما تظل عضو البرلمان الفلسطيني خالدة جرار مُحتجزة بسجن هشارون، بموجب أمر بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر.

أُطلق سراح عن **ختام السعافين**، في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2017، من سجن هشارون بإسرائيل، بعدما أمضت مدة ثلاثة أشهر كاملة رهن الاعتقال الإداري. ووفقًا لما ذكره محامو "مؤسسة الضمير" الذين مثلوا المرأتين، أصدر القائد العسكري الإسرائيلي، في 9 يوليو/تموز 2017، أمرًا بحق ختام سعافين بالاعتقال الإداري لمدة ثلاثة أشهر، دون توجيه لها تهمة أو تقديمها للمحاكمة؛ ثم أيد قاض عسكري القرار في 12 يوليو/تموز 2017. واتهمت السلطات الإسرائيلية ختام سعافين بالعضوية في منظمة غير قانونية، الأمر الذي أنكرته.

وعقب إطلاق سراحها، تحدثت ختام سعافين إلى منظمة العفو الدولية في 4 أكتوبر/تشرين الأول ، ووجهت الرسالة التالية: "أتوجه بالشكر لهؤلاء الذين بادروا بالتحرك للدفاع عني. أنا سعيدة بإطلاق سراحي، ولكن في الوقت ذاته، يُحزنني أنني تركت 56 امرأة داخل السجون الإسرائيلية، يعانين من الظروف السيئة، ولا سيما اللاتي يحتجن العلاج الطبي".

أما **خالدة جرار**، النائبة البرلمانية المنتخبة، فلا تزال مُحتجزة بسجن هشارون داخل إسرائيل منذ 2 يوليو/تموز؛ ثم صدر بحقها أمر بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر في 12 يوليو/تموز، وأيد قاض عسكري هذا القرار في 18 يوليو/تموز. ومن المقرر أن تنتهي مدة هذا الأمر في 2 يناير/كانون الثاني

2018. وعلى الرغم من أن أقصى مدة لكل أمر بالاعتقال الإداري ستة أشهر، يُمكن تجديده إلى أجل غير مسمى، كما لا يتوفر أي ضمان بإطلاق سراحها حينما تنتهي مدته.

ينتهك نقل خالدة جرار إلى سجن هشارون القانون الإنساني الدولي؛ حيث يجب أن يُحتجَز المعتقلون من الأراضي المحتلة في الأرض المحتلة، وليس في أرض القوة المحتلة. واتهمت السلطات الإسرائيلية خالدة جرار، مثلما اتهمت ختام سعافين، بالعضوية في منظمة غير قانونية، الأمر الذي تنكره كلن من خالدة وختام.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو بالإنجليزية أو العبرية، لدعوة السلطات الإسرائيلية إلى ما يلي:

- إما أن تطلق سراح خالدة جرار وغيرها من المعتقلين إداريًا، أو أن توجِه لهم، على جناح السرعة، اتهامًا بارتكاب جريمة جنائية معترف بها دولياً، وتحاكمهم في ظل إجراءات تتقيد بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- أن تتخذ على الفور، الخطوات لإنهاء عمليات الاعتقال الإداري.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 إلى الجهات التالية:

Minister of Defence
Avigdor Leiberman
Ministry of Defence
37 Kaplan Street, Hakirya
Tel Aviv 61909, Israel
Email: minister@mod.gov.il
pniot@mod.gov.il
Fax: +972 3 691 6940
Salutation: Dear Minister

Commander of the IDF – West Bank
Major-General Roni Numa
GOC Central Command
Military Post 02367, Battalion 877
Israel Defence Forces, Israel

Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724

Salutation: Dear Major-General Roni Numa

وتُرسل نسخ إلى:

Minister of Public Security

Gilad Erdan

Kiryat Hamemshala

PO Box 18182

Jerusalem 91181, Israel

Fax: +972 2 584 7872

Email: gerdan@knesset.gov.il

Salutation: Dear Minister

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الأول للتحرك العاجل UA 187/17. وللمزيد من المعلومات، انظر:

http://www.amnesty.org/ar/documents/mde15/6859/2017/ar/

تحرك عاجل

إطلاق سراح رئيسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية

معلومات إضافية

تتولى ختام سعافين، التي تبلغ من العمر 54 عامًا، منصب رئيسة "اتحاد لجان المرأة الفلسطينية"، وهي منظمة تعمل من أجل التنمية المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولطالما كانت ناشطة جريئة، تنادي بتحرير المرأة اقتصاديًا وقوميًا الذي يبلغ من العمر 18 عامًا، إلى مقابلة مع ضابط بالاستخبارات الإسرائيلية، بقاعدة واجتماعيًا، على مدار عقود، على المستوى المحلي، وفي المحافل الدولية. كما أنها معلمة بارزة، وواحدة من قيادات المجتمع المدني. ووفقًا لما ذكره أحد أفراد أسرتها، استُدعي ابنها الأصغر، الذي يبلغ من العمر 18 عامًا، إلى مقابلة مع ضابط بالاستخبارات الإسرائيلية، بقاعدة عوفر العسكرية، عقب عودته إلى أرض الوطن، في يناير/كانون الثاني، من رحلته الأخيرة إلى قبرص، حيث يدرس في الجامعة. واستُجوب بشأن آرائه الاجتماعية والسياسية، وأنشطته التي يمارسها، وتلك التي تمارسها والدته. ويبدو أن ضابط الاستخبارات الذي استجوبه هو نفس ضابط الاستخبارات الذي كان حاضرًا، أثناء اعتقال ختام سعافين في 2 يوليو/تموز.

أما خالدة جرار التي تبلغ من العمر 54 عامًا، فهي نائبة برلمانية منتخبة، تجاهر بانتقاد الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وتعاون الأمن الفلسطيني مع الجيش الإسرائيلي. كما أنها عضو بمجلس إدارة "مؤسسة الضمير"، وهي منظمة لحقوق الإنسان، وعضو بالتعيين في "اللجنة الوطنية الفلسطينية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية". ولطالما ناصرت بشدة حقوق السجناء الفلسطينيين، وأسرهم. فتعرضت على مدار عقود، للمضايقة والتخويف من قِبل السلطات الإسرائيلية، وتضمن ذلك قرارًا بمنعها من السفر أُصدر منذ 1998. ورُفع قرار المنع مرة واحدة، لمدة يومين، في 2010، كي يتسنى لها السفر لإجراء فحوصات طبية في الأردن، بسبب مشكلة صحية مزمنة بالغة. وأعلنت السلطات الإسرائيلية مرارًا وتكرارًا أنها تمثل خطرًا على الأمن، إلا أنها لم تتهمها بارتكاب أي جريمة جنائية حتى إبريل/نيسان

2015؛ إذ اعتقلها جنود إسرائيليون، في 2 إبريل/نيسان 2015، في منزلها برام الله، واحتجزوها رهن الاعتقال الإداري. وفي 15 إبريل/نيسان 2015، وجهت النيابة العسكرية لها، في جلسة مراجعة الأمر باعتقالها إداريًا، 12 تهمةً تتعلق بعضويتها في "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، الفصيل السياسي الذي تحظره إسرائيل، والتحريض على اختطاف جنود إسرائيليين؛ إلا أنها نفت هذا الاتهام جملةً وتفصيلاً، وزعم محاموها أنه لا يستند إلى أي أساس. وأدينت خالدة جرار بأربعة من التهم، تضمنت تهمة التحريض، في أعقاب محاكمة جائرة بمحكمة عسكرية إسرائيلية. وأمضت 14 شهرًا داخل السجن، وأُطلق سراحها في يونيو/حزيران 2016، مع تعليق حكم بحقها لمدة خمسة أعوامٍ.

اعتقل جنود إسرائيليون المرأتين، أثناء مداهمة منزليهما، قبل فجر 2 يوليو/تموز. فوفقًا لما ذكره شهود عيان، قام ما بين 40 و50 جنديًا إسرائيليًا مسلحًا، في الساعة الثالثة والنصف من فجر ذلك اليوم، بمداهمة منزل ختام سعافين بحي بيتونيا في رام الله بالضفة الغربية المحتلة، كي تعتقلها. وفي حوالي الساعة الرابعة من صباح اليوم نفسه، نفّذ جنود إسرائيليون مداهمة مماثلة لاعتقال خالدة جرار من منزلها برام الله. وصادروا، أثناء المداهمة، هاتفها وحاسوبها المحمول والقرص الصلب لحاسوب منزلها.

وتستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري، الذي عملت به ظاهريًا كإجراءٍ استثنائي لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطرًا جسيمًا ووشيكًا على الأمن، كبديلٍ لنظام العدالة الجنائية؛ لاعتقال الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية واتهامهم ومحاكمتهم، أو لاعتقال الأشخاص الذين لا يجب أن يُعتقلوا على الإطلاق. وعلى الرغم من أن أقصى مدة للاعتقال هي ستة أشهر بموجب كل أمر اعتقال، يمكن تجديده إلى أجل غير مسمى. وترى منظمة العفو الدولية أن بعض الفلسطينيين المعتقلين إداريًا لدى إسرائيل سجناء رأي، احتُجزوا لمجرد الممارسة السلمية لحقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها.

ووفقًا لما ذكرته منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "هموكيد"، فإن إسرائيل، منذ سبتمبر/أيلول، تحتجز 477 شخصًا رهن الاعتقال الإداري، دون توجيه تهم لهم، أو تقديمهم إلى محاكمة.

الاسم: ختام السعافين، وخالدة جرار

النوع: أنثتان